يطرحه الباحثان آغا والخالدي في أول كتاب من نوعه

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

عرض: خليل شاهين

"يخطىء الفلسطينيون ويضلون السبيل إذا عمدوا إلى اعتبار قيام الدولة المستقلة محور تفكيرهم الأمني الوحيد. فالأمن القومي الفلسطيني لا بد أن يتأثر بالصعوبات المحيطة بتعيين حدود فاصلة بين التحديات والوقائع الخاصة بظرفي ما قبل قيام الدولة وبعدها".

وقد يزيد هذا الطرح مناقشة موضوع الأمن القومي الفلسطيني إرباكاً، لكنه انعكاس أمين للواقع الإستراتيجي المعقد والاحتمالات المستقبلية المتباينة التي يواجهها الفلسطينيون، كما يقر الباحثان في الشؤون السياسية والإستراتيجية حسن آغا وأحمد سامح الخالدي، في كتابهما الصادر حديثاً عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية في مدينة رام الله، تحت عنوان إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني.

ويعد هذا الكتاب الأول من نوعه، الذي يعالج القضايا الأمنية من وجهة نظر فلسطينية، سواء بحل الدولتين أم من دونه. ويستكشف المؤلفان آغا والخالدي مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني أينما وجد. والهدف الأساسي للكتاب، حسب المؤلفين، وضع "أساسات أمنية لا عدوانية" جديدة للفلسطينيين، وطرح القضايا والمشاكل الأمنية القومية التي يواجهها الفلسطينيون للنقاش والبحث، بغية التوصل إلى صيغة توافقية حول معضلة الأمن، وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

إذن، هي دعوة لإعمال الذهن في البحث حول قضايا لا تخلو في الواقع من اجتهادات، ربما لا تبدأ بتعريف وتحديد "الحقوق" و"الأهداف الوطنية" و"المصالح" الفلسطينية، ولا تنتهي بتشخيص ما يعتبره الفلسطينيون "تهديدات" تواجههم، ناهيك عن استقراء آفاق حل القضية الفلسطينية: دولة مستقلة أم دويلة، دولة واحدة، دولة ذات حدود مؤقتة، "ترانسفير"، وغير ذلك ... .

والإجابات عن بعض الأسئلة المتعلقة، هنا، باستشراف السيناريوهات المحتملة لحل أو عدم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تبدو افتراضية في أحيان كثيرة، فهي تنطلق من معطيات الواقع المعاش اليوم، ولكنها لا تغفل المتغيرات المحتملة مستقبلاً، وفي ذلك جرأة بحثية تسجل للمؤلفين. وربما هذا ما دفعهما لاستهلال بحثهما بالقول "ما زال وضع الفلسطينيين حرجاً، فمن جانب، لمّا يتمكنوا من تأسيس دولة مستقلة خاصة بهم، ومن جانب آخر، لا يمكن أن يعتبروا حركة تحرر وطني بالمعنى الحقيقي للكلمة. فالفلسطينيون لا يزالون يرزحون تحت الاحتلال ومشتتين في المنافي، علاوة على انخراطهم في مواجهات دامية مع إسرائيل تارة، والتزامهم بقواعد التفاوض معها تارة أخرى. إن أفقهم الإستراتيجي غير واضح، فهو يتراوح بين تسوية نهائية شاملة تتضمن تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للاستمرار، وبين صراع مكلف ومطول لا يحمل بشائر التقدم نحو هدفي الاستقلال والتحرر. وبين هذين النقيضين، هناك العديد من النهايات المحتملة التي يحمل كل منها نتائجه وعواقبه الخاصة".

وعلى الرغم من ذلك، يرى المؤلفان أن في مثل هذا الأفق الغامض، تبرز أهمية بلورة "هيكل عام للأمن القومي الفلسطيني كأداة مهمة لتأطير الأولويات الإستراتيجية والسياسية الفلسطينية وترتيبها". ومن شأن إطار كهذا أن يكون وسيلة للتعبير عن حاجات الفلسطينيين الأمنية، وسبيلاً لدرء مخاوفهم، وآلية لمساعدتهم على بلوغ أهدافهم، علاوة على تحقيقه "واجب طمأنة الفلسطينيين وجيرانهم والأطراف الأخرى ذات العلاقة على حد سواء". كما سيوفر هذا الإطار "وسيلة لدعم الاستقرار في المنطقة، عن طريق ربط السياقات السياسية والعسكرية الفلسطينية المستقبلية بمنظومة واضحة من الخيارات التي تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية دون أن تشكل تهديداً لأي طرف آخر".

هنا، ثمة افتراض لا يشخص المقصود بمفهوم "الاستقرار" في المنطقة، ولا موقع القضية الفلسطينية "من دون حل" كعامل "تفجير" للاستقرار في "شرق أوسط جديد" تنشده السياسة الأميركية، ولا التناقضات بين بعض مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني ومرتكزات "الأمن القومي" في عدد من بلدان المحيط الإقليمي، ومنها من توجد فيها تجمعات ومخيمات لاجئين كبيرة (وبخاصة الأردن)، ولا حتى المقصود بالخيارات التي تخدم "مصلحة" الفلسطينيين، سواء قبل الدولة أم بعدها، وإن كان المؤلفان يعتقدان أن بحثهما "لا يتناول القضايا المتعلقة بالأمن القومي الفلسطيني من ناحية الأوضاع قبل تأسيس الدولة الفلسطينية العتيدة وبعدها، بل يحاول التركيز على الأمور الأساسية التي ستظل على حالها، على الأغلب، على الرغم من تغير الظروف السياسية المحيطة بها"... ذلك أن "الحد الفاصل بين الأوضاع والمواقف السائدة في الحقبة السابقة لتأسيس الدولة والحقبة التي تليها قد يبدو مبهماً في كثير من الأحيان".

أكثر من ذلك، يرى آغا والخالدي أن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني

يثير جملة من التساؤلات التي يصعب الإجابة عنها، على المستويين النظري والعملي، منها غياب عنصر الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وهو العنصر الذي يتبوأ تقليدياً مركز القلب من فكر الأمن القومي وعقيدته، وعدم تشكل مفاهيم واضحة للمصالح الوطنية الفلسطينية، ولا كيفية ضمان هذه المصالح، وعدم ثبات الحركة الوطنية الفلسطينية على هدف إستراتيجي محدد، و"الفواصل المبهمة" ما بين المؤسسات، من حيث التداخل والتشابك بين البنية المؤسساتية والتنظيمية الحالية، بما ينطوي عليه ذلك من غياب مركز واضح للفكر الأمني القومي وفعله، بل يذهب المؤلفان إلى القول إن "حالة التعايش بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية وغيرهما من الفصائل والمؤسسات المدنية والعسكرية، بأهدافها المتوافقة حيناً والمتعارضة أحياناً أخرى، تعتبر حالة هشة في أحسن أحوالها".

وإلى جانب ذلك، تضاف الخصوصيات المعقدة للحالة الفلسطينية، ما يلقي ظلالاً من الشك على مدى انطباق العديد من التجارب الأمنية القومية الماضية والراهنة على الحالة الفلسطينية عامة. لذلك، على إطار الأمن القومي أن يعالج جملة من التحديات السياسية والإستراتيجية المحددة وذات الخصوصية العالية، علاوة على قضايا ضمان أمن فلسطينيي الشتات على المدى البعيد، وغيره من السيناريوهات المحتملة للتهديدات التي يواجهها الشعب الفلسطيني قبل قيام دولته وبعدها. وأخيراً، هناك الاختلالات الهيكلية، فالفلسطينيون هم الطرف الأضعف في الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك فإن المعضلة الإستراتيجية الأهم والأكثر إلحاحاً من وجهة النظر الفلسطينية تتمحور حول كيفية بلورة إطار للأمن القومي يقوم على حالة "انعدام التوازن" الحالية. وبعبارة أخرى، يقول المؤلفان، إن المطلوب هو "نظام للأمن القومي يضع نصب عينيه الإجابة عن سؤال جوهري يتلخص في الكيفية التي يمكن بها لطرف ضعيف الدفاع عن مصالحه الوطنية الحيوية في بيئة محلية تهيمن عليها أطراف أكبر منه وأقوى، وهذا من خلال بيئة دولية تحرّم بشكل متزايد استخدام أطراف غير حكومية القوة كأداة في إدارة الصراعات".

وفي سياق كهذا، فإن لمفهوم الأمن القومي بعدين، حسب آغا والخالدي، أحدهما إقليمي والآخر إنساني؛ يختص الأول بمنع أو ردع كل عدوان أو تهديد للتراب الفلسطيني، بينما يختص الثاني بدرء أو ردع العدوان الذي يستهدف الفلسطينيين، كأفراد ومجتمعات ومؤسسات، سواء على الأرض الفلسطينية أم خارجها، لاسيما أن مصالح الشعب الفلسطيني تتعدى الكيانات الموجودة حالياً التي لا تشكل دولة فعلية، كمنظمة التحرير، والسلطة الوطنية. كما أن للأمن القومي أبعاداً أخرى تشمل الأمن الاقتصادي، والأمن الحدودي، وأمن المياه الإقليمية والشواطئ، والأجواء الفلسطينية وسلامتها، والأمن الداخلي، وصيانة القانون والنظام، وحماية الخيارات الحرة للفلسطينيين فيما يختص بأسلوب حكمهم لأنفسهم، وطريق الحياة التي يرتأون شقّها.

وفي تناولهما لمسألة تحديد "مصالح الشعب الفلسطيني"، يرى المؤلفان أن هناك مستويات عديدة للمصالح الفلسطينية، فهناك "المصالح الجوهرية" التي تتعلق بالوجود الوطني الفلسطيني، وهي مصالح ثابتة غير خاضعة للتفاوض، وهناك "المصالح الحيوية" المتعلقة برفاهية الشعب الفلسطيني ورخائه، وليست مرتبطة بالضرورة مع مسائل الوجود. وهما يحددان المصالح الجوهرية بخمسة بنود هي: الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطيني، ديمومة الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، إنهاء الاحتلال والتحرر من الحكم الأجنبي، توفير الملاذ الآمن بحيث تكون الأراضي الفلسطينية مفتوحة أمام الفلسطينيين أينما وجدوا، وكذلك الدفاع عن التراب الفلسطيني. أما المصالح الحيوية، فتشمل خمسة بنود أيضاً، هي: صيانة وحدة الشعب، حل مشكلة اللاجئين، التمثيل المستقل والحقيقي المعبر عن تطلعات الشعب واحتياجاته، المحافظة على النمط الفلسطيني في الحياة، وعلى أسلوب الحكم والمؤسسات الفلسطينية الأساسية، وأخيراً قضية الإشراف على الأماكن المقدسة وضمان القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

وتأسيساً على ما سبق، يجتهد الخالدي وآغا في تحديد تصورات الفلسطينيين للتهديدات التي تواجه مصالحهم الجوهرية، وللتهديدات الراهنة أو الماثلة، والتداخل بين هذه التهديدات الوجودية والراهنة، ثم يناقشان مصادر القوة والضعف لدى الفلسطينيين، وصولاً إلى المتطلبات الحيوية التي يجب أن تتوفر لأية زعامة سياسية فعالة للشعب الفلسطيني، من حيث: الشرعية، صيانة التمثيل الوطني، الإجماع الوطني، المركزية واللامركزية.

غير أن المؤلفين يتناولان مفهوم مصادر القوة، كما يظهر في كتابهما، وفقاً للمفهوم الذي يعتمد على مصادر القوة المتاحة، أو الفعلية إن جاز التعبير، فيما بات كثيرون، ومن ضمنهم الباحثون الإستراتيجيون الإسرائيليون، يعتمدون مفهوم "القوة الشاملة" في تناولهم للعناصر المؤثرة في نظريات الأمن القومي، وهو مفهوم يجمع ما بين مصادر القوة المتاحة، والقوة الكامنة التي تشمل مجالات واسعة لا يمكن تجاهلها في احتساب القوة، وبخاصة بالنسبة للشعوب والبلدان الصغيرة، وربما التي توجد لها تجمعات تتوزع في الشتات. ومثل هذه العناصر والقدرات الكامنة غير المنظورة أو "الخاملة" يمكن تفعيلها والزج بها في مواجهة التهديدات، وهي تتسع لتشمل الثقافة والأدب والكفاءات العلمية والروح المعنوية وغير ذلك الكثير.

وفي ضوء ذلك، ووفق رؤية المؤلفين، مهما كان الشكل الذي سيتخذه الكيان السياسي الفلسطيني المستقبلي، فإن من المستبعد أن يتمتع بالقوة الكافية التي تمكنه من الدفاع عن الشعب الفلسطيني وأرضه ضد الهجمات العسكرية المعادية. "لذلك، لن يكون بالأمر الممكن أن تعتمد القوة أو التلويح بها كعنصر أساسي في عقيدة الأمن القومي الفلسطيني. ففي الوقت الذي لا بد أن يلعب فيه عنصر القوة دوراً مساعداً حيوياً في التفكير الدفاعي الفلسطيني، تبقى السبل غير العسكرية تمثل خط الدفاع الأول الذي سيعتمده الفلسطينيون في درء المخاطر والتهديدات عن بلادهم".

ونتيجة لذلك، يرى المؤلفان أنه لا بد من اعتماد فكرتي الردع والوقاية الإستراتيجية أساساً للأمن القومي الفلسطيني، عوضاً عن أساليب الدفاع العملياتية التقليدية؛ "يجب أن يكون الهدف في الأساس بناء نظام سياسي متعدد الطبقات يحوي القدر الكافي من العوائق الدبلوماسية والسياسية والنفسية والعسكرية لحماية المصالح الفلسطينية، ومنع أي معتدٍ من السعي نحو تحقيق هدفه باستخدام القوة الغاشمة".

ويتضمن الكتاب ستة ملاحق، من ضمنها مجموعة من الجداول والخرائط، من أبرزها الملحق الأول تحت عنوان "التحديات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني: برنامج عمل"، وهو يلخص بطريقة فذة مجموعة من الأسئلة المركزية الجديدة، والجديدة القديمة، التي لا بد من مجابهتها ومحاولة الرد عليها، وتشمل عناوين مثل: التحرير مقابل بناء الدولة، "الداخل" مقابل "الخارج"، منظمة التحرير مقابل السلطة الوطنية، الكفاح المسلح مقابل التفاوض، الأمن الشخصي مقابل الأمن الجماعي، الحل الدائم مقابل الحل المؤقت، الأحادية مقابل الثنائية، التاريخ مقابل الجغرافيا، حقوق الإنسان مقابل الحقوق السياسية، دولة ذات حدود مؤقتة مقابل الأبارتهايد (الفصل العنصري)، الديموغرافيا مقابل المساحة، الديمقراطية مقابل التقاليد، عامل الزمن مقابل "الحقائق على الأرض"، الدولة الكاملة مقابل الدويلة، الرؤيا مقابل الإستراتيجية، الإجماع مقابل الأغلبية، القائد مقابل رئيس الدولة، الاكتفاء الاقتصادي مقابل الاكتفاء السياسي، التنمية الوطنية مقابل التنمية المجزأة، وأخيراً القرار المستقل مقابل التدويل.